# السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية

**د. كمال المنوفى ***

يتفرع علم السياسة الى عدة مجالات، احدها مجال السياسة المقارنة الذى يعايش تطورا سريعا وضخما يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية .على ان حدود ذلك المجال لم يتفق عليها علماء السياسة بعد، حيث ينكر بعضهم وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة، و يطابق فريق آخر بينه و بين علم السياسة . و يقف بين النقيضين عدد كبير يرى ان السياسة المقارنة ميدان دراسى تابع لعلم السياسة، وان تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعه اذ يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن .

واذا كانت المنهاجية السياسية المقارنة قديمة قدم الفكر السياسى ذاته، الا ان التحليل المقارن للنظم السياسية لم يبرز كعلم قائم بنفسه الا فى العقدين الاخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التى ترمى سواء الى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية، او الى تطوير نظريات جزئية فى اطار النظرية العامة تعنى بابنية معينة تنتمى الى انماط نظامية مختلفة .

هذه المحاولات يوعر طريقها الكثير من الصعوبات التى تثور لدى تحديد المصطلحات ، و بناء استراتيجية المقارنة، وجمع البيانات . والواقع ان التغلب عليها يمثل تحديا للمشتغلين بالسياسة المقارنة فى سعيهم الدائب من اجل بناء النظرية العامة .

تلكم بعض القضايا الهامة المثارة فى اطار علم السياسة المقارنة . وتمضى دراستنا الى تفصيل القول بشأنها فى ثلاثة مباحث . يناقش اولها مسألة هوية وهدف السياسة المقارنة. و يعرض ثانيها لموضوع قدم أو حداثة التحليل المقارن للنظم السياسية، و يعرض المبحث الثالث ما يواجه هذا التحليل من مشكلات .

## المبحث الاول
## هوية واهداف السياسة المقارنة

### اولا : فى الهوية :

ثمة مصطلحات اربعة يستخدمها علماء السياسة كمترادفات : الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن والمنهج المقارن . والواقع ان التقاليد الاكاديمية لا تميز بين الاصطلاحين الاول والثانى . فالمقررات الدراسية والمصنفات

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

العلمية والتصنيفات المكتبية وقوائم المراجع تستعمل ايا منهما دون ابداء السبب . بيد ان التفريق بينهما ممكن نظريا . فيقال ان ميدان الحكومات المقارنة يعنى اساسا بدراسة الدول من حيث المؤسسات الحكومية وما تؤدية من وظائف، وان تناول التنظيمات الاخرى كالاحزاب وجماعات المصلحة فبشكل عارض وثانوى . اما السياسة المقارنة فحقل ارحب يشمل، بجانب دراسة الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، دراسة الاحزاب والجماعات المصلحية، والنخب السياسية، والرأى العام، والمشاركة والتربية السياسية والحكم المحلى ..الخ . غير ان هذا التمييز لا وجود له من الوجهة العلمية. و يعتبر التحليل المقارن جزءا هاما من اية دراسة علمية فى اى مجال . و بالتالى، فهو من علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسى . وغالبا ما يستخدم مصطلح المنهج المقارن كمرادف لمصطلح التحليل المقارن. ولكن قد يستخدم فى بعض الاحيان كنقيض لمصطلح منهج دراسة الحالة .

هكذا، اذا تأملنا المفاهيم الاربعة، اتضح ان مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن انه اكثرها ملائمة فى التعبير . فهو من ناحية يفيد الشمول اذا ما قورن بمصطلح الحكومات المقارنة . وهو من ناحية اخرى يفترض التحليل او المنهاجية المقارنة .

و يختلف الرأي بين الدارسين (١) حول حدود علم السياسة المقارنة . فهناك من يعتبرة قلب علم السياسة المعاصر و يطالب بتوسيع نطاقه ليحتضن اكبر عدد من الدول و بالتالى من الابنية والتفاعلات والعمليات السياسية التى تخضع للمقارنة . واحتج هؤلاء بانه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الاهتمام على ابرز النظم السياسية الغربية . فراحوا يضيفون معها النظم السياسية فى الدول الاسكندنافية وشرق اوربا و بلدان العالم الثالث . كما احتجوا على غياب اية معايير منطقية تحكم اختيار الوحدات موضع البحث المقارن . فاذا كانت البرلمانات، فلماذا لا تكون الاحزاب . واذا كانت الاحزاب، فلماذا لا تكون القيادة واساليب التجنيد السياسى . واذا كانت هذه الاخيرة، فلماذا لا تكون التنشئة السياسية . أضف الى ذلك ان قصر نطاق العلم مقدما على مؤسسات بذاتها فى دول معينه يضيق نطاق المقارنة، بل و يحد من امكانية التفسير . فمثلا قد يكون الحزب فى دولة ما متغيرا مستقلا، وفى اخرى متغيرا تابعا . وحتى يتأتى ادراك وتعليل هذه الظاهرة، لابد من دراسة اكبر عدد من النظم السياسية . على ان هناك علماء آخرين – من بينهم دافيد ابتروهارى اكشتين – يحذرون من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، و يطالبون بتضييقه . ولا يخفى ان هذا الاتجاه يثير بالضرورة مشكلة تحديد الهوية ومحكات اختيار ما يدرس وما لا يدرس .

ازاء هذا الأنقسام في الرأي، يتحصل موقفنا فى نقطتين : الاولى انه لا يجوز التوسع فى فهم محتوى السياسة المقارنة الى الحد الذى تختفى معه الفواصل بينها

و بين علم السياسة، ثم بينها و بين فروعه الاخرى كالعلاقات الدولية والنظر ية السياسية . و بهذا الخصوص يبدو من المعقول اعتبارها مجالا دراسيا يتناول فحسب النظم السياسية من منظور مقارن . وعلى ذلك لا تصح المطابقة بينها و بين علم السياسة لانها منه بمثابة الفرع من الاصل . والثانية، وجوب التوسع فى مضمون السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بز يادة كم ونوعية النظم الرئيسية او الفرعية قيد الدراسة توخيا لفهم اعمق واشمل للابنية وانماط التفاعلات السياسية فى مختلف البلدان .

**ثانيا : فى الأهداف :**

ترمي السياسة المقارنة الى تحقيق نوعين من الاهداف :

**(١) اهداف علمية :**

من الوجهة العلمية، يفيد التحليل السياسى المقارن للنظم السياسية، بلا ر يب، فى ز يادة وتعميق المعرفة النظر ية والواقعية بالعالم الذى نعيش فيه . ولعل هذا الهدف قد كان وراء الدراسة التى قدمها ارسطو فى كتابه «السياسة» تلك التى اوقفها للكشف عن اسباب الثورات التى فرضت على دول المدينه اليونانية حالة من عدم الاستقرار السياسى، وتحديد اى انظمة الحكم اكثر مدعاة للاستقرار . وسلك بهذا الشان منهاجية مقارنة تحصلت خطوطها العامة فى تحديد المشكلة (اى دواعى الاستقرار وعدم الاستقرار )، وجمع معلومات عن دساتير دول المدينة التى بلغ عددها ١٥٨ دستورا، وتصنيف المعلومات بمعنى تصنيف الدساتير وفقا لعدة محكات اهمها عدد الحكام وطر يقة الحكم والبناء الطبقى و بناء القوة، واخيرا تحديد اى الانماط اكثر او اقل استقرارا مع تعليل ذلك . وخلص ارسطو الى ان الديمقراطيات والاوليجاركيات البحتة اقل نظم الحكم استقرارا بحجه ان الجماهير الفقيرة فى النظم الديمقراطية غالبا ما تعمد الى ايذاء ذوى اليسار وتجر يدهم من ممتلكاتهم مما يدفعهم الى التآمر على النظام القائم، وان الاقلية الغنية فى الدولة الاوليجاركية تمعن فى استغلال الذين لا يملكون الى الدرجة التى تحملهم على الثورة. وفى الوقت نفسه، اوضح ارسطو ان النظام السياسى المستقر هو الذى يرتكن على حكم الطبقة الوسطى التى تجمع بين الكثرة العددية نسبيا، والتوسط فى المستوى الاقتصادي بحيث يختفي الثراء الفاحش او الفقر المدقع، والقدر المعقول من التعليم والثقافة .

واذا كانت خطوات المنهاجية السياسية المقارنة فى الوقت الراهن لا تكاد تغاير التتابع المنطقي للمنهاجية الارسطوطاليسية، الا ان النظم موضع المقارنة باتت اكثر عددا وتنوعا، والمفاهيم وادوات التحليل غدت اشد تعقيدا . ور بما لا يخفى ما فى ذلك من اثراء كمي وكيفي للمعارف السياسية .

**٢ – اهداف عملية (٣)**

الى جانب خلق قاعدة عر يضة ومتنوعة من المعرفة السياسية، تستهدف

الدراسات السياسية المقارنة تطو ير انظمة حكم اكثر كفاءة، وطرح حلول افضل لعديد من المشكلات السياسية . فالدراسات الراهنة حول السياسة فى الدول النامية تدفع اليها، جزئيا، رغبة فى تحديد اى النظم السياسية يمكن ان يفضي الى التنمية الحقيقية للمجتمع .

ولعله من الواضح ان الغاية العملية لا تكاد تنفصم عن الغاية العلمية . و بيان ذلك ان المقارنات الخاصة بالنظم الحز بية او بالآثار السياسية للنظم الاجتماعية المختلفة بغرض حل ازمات عدم الاستقرار او التوصل الى صيغة مؤسسية افضل يمكن ان يترتب عليها ظهور نظر يات ونماذج تحليلية جديدة تساعد فى ترتيب وتنظيم المعارف السياسية المتوفرة فعلا . كما ان الرؤى الجديدة للمؤسسات والتفاعلات السياسية تؤثر بدورها على المحاولات الرامية الى وضع الدساتير او تغيير بنية و وظائف النظام السياسى علاوة على قواعد اللعبة السياسية

وما أيسر على المهتمين بالسياسة المقارنة ان يلحظوا ظاهرة التقليد فى المجال المؤسسي والقانونى . ففى غمار بحثهم عن دساتير او سياسات افضل، غالبا ما يعمد واضعو الدستور أو صانعو السياسة الى المقارنه . و برغم ما للمحاكاة من آثار جانبية غير محمودة، الا انها تثرى المعرفة الواقعية بالظواهر السياسية من خلال ما تطرحه من خبرات وما تثيرة من افتراضات . فعلى سبيل المثال، يمكن ان يسفر تبنى دول كثيرة للنظام البرلمانى البر يطانى او النظام القانونى الرومانى عن تهيئة السبيل امام الباحث للتحليل المقارن ومعرفة الكثير حول اثر المتغيرات البيئية على اداء الاجهزة الحكومية المعنية بالتشر يع والتنفيذ والقضاء . وفى هذا الشأن، على الباحث أن يهتم بالحالات التى نجح فيها التقليد، وتلك التى اخفق فيها . ذلك ان بناء النظر ية يقتضى الماما باسباب النجاح والفشل .

## المبحث الثاني
## تطور السياسة المقارنة

لعل التحليل المقارن للنظم السياسية قد زامن الفكر السياسى مولدا وتطورا . فمن يعود الى كتابات عمالقة الفكر الاجتماعى والسياسى فى مختلف العصور لابد وان يجد اهتماما بتصنيف نظم الحكم و بيان محدداتها وخصائصها ونواحى الاختلاف والا تفاق بينها واكثرها تفضيلا لدى المفكر ذاته واسباب ذلك . من ثم فان تار يخ السياسة المقارنة جد طو يل، الا انه يمكن بوجه عام التمييز فيه بين مرحلتين : مرحلة سابقة على الحرب العالمية الثانية واخرى لاحقة عليها .

**المرحلة الاولى :**

تمتد اجمالا منذ القرن الرابع قبل الميلاد حتى النصف الثانى من القرن الحالى وتحتضن العديد من المفكر ين الذين ارادوا التوصل من خلال الدراسة المقارنة الى

رؤية اشمل وابعد غورا لكيفية عمل انظمة الحكم فى المجتمعات التى عاشوا بين ظهرانيها .

لقد مر بنا ان ارسطو ـ الذى يعد بحق ابو المنهاجية السياسية المقارنة ـ تناول بالدراسة ما يناهز مائة وخمسين دستورا بحثا عن نظام الحكم الفاضل عملا، اى الذى يوائم واقع دولة المدينة اليونانية و يجنبها الفوضى والاضطراب . والف هذا النظام فيما اسماه حكم الطبقة الوسطى الذى يكفل للمدينه توازنا يحقق لها الطمأنينه والسعادة(٤) .

الم يقارن بولبيباس ـ الذى عاش بعد ارسطو بقرن ونصف تقر يبا ـ بين امبراطور ية الفرس وممالك اسبرطة ومقدونيا و بين الجمهور ية الرومانية، وهو بسبيل التنقيب عن اكمل الدساتير ؟ نعم انه فعل ذلك لينتهى الى امتداح الدستور الرومانى بدعوى انه زواج بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية، اذ جعل حكم الدولة قسمة متوازنه بين قوى ثلاث هى القناصل ومجلس الشيوخ والشعب(٥) .

واكبر الظن ان المقارنة مثلت احد محاور منهاجية المفكر ين المسيحيين والمسلمين فى العصر الوسيط . فالقديس اوجستين يقابل فى سفره «مدينه الرب» بين مدينتين : المدينة الارضية والمدينة الالهية . و يرى فى السلام الاجتماعى الذى تكفله الدولة للانسان سبيلا الى ولوجه مملكة السماء (٦). و يفرق القديس توما الاكو ينى بين الحكم الصالح والحكم الفاسد، ثم يقرر سمو النظام الملكى على ما عداه لانه، وقد اسند الحكم الى شخص مفرد، يتفق مع شر يعة الحكم فى الطبيعة حيث يهيمن على الكون آله واحد، واجزاء الجسم قلب واحد، وخلية النحل مملكة واجزاء(٧) . وها هو المعلم الثانى أبو نصر الفارابى يقارن، من ناحية الحجم، بين المجتمعات الكاملة (المدينة والامة والمعمورة) والمجمعات الناقصة (القرى والمحال والسكك والبيوت) ، ومن ناحية النوع بين المدينة الفاضلة ومضاداتها (المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة ومدينة النوابت) (٨) و بفضل المقارنة عبر الزمان (اللجؤ الى الشواهد التار يخية) وعبر المكان (الاستعانة بالادلة المادية المستقاة من الملاحظة المباشرة لاكثر من جماعة سياسية) استخلص ابن خلدون القانون الذى يحكم التطور السياسى، وهو قانون الصراع بين العصبيات بل انه يقارن بين الملك الطبيعى الذى يعنى حمل الكافة على مقتضى الفرض والشهوة، والملك السياسى الذى يشير الى حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيو ية ودفع المضار، ثم الملك الشرعى الذى يمثل الكمال و يكون حينما تتلقى الجماعة تشر يعا سماو يا يضبط سلوك الحاكم والمحكوم و يحصل نفعه فى الدنيا والآخرة .

ان التحليل السياسى فى العصر الحديث لم يخل بدوره من المقارنات . فقد راح مكيافيللى يستقرىء الماضى والحاضر ليقف على انواع الحكومات واساليب نشأتها

والحفاظ عليها والعوامل التى تهيىء للامير تقلد زمام الامور وتوكيد سلطانه المطلق، وقيادة رعاياة بما يكفل وحدة واستقرار الدولة (١٠). وما اجلى استشهاد مونتسكيو بخبرة العديد من المجتمعات سواءلدى الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات التشر يعية والتنفيذية والقضائية بما يفترضة من توازن ورقابة او لدى تناول الانماط المختلفة للنظم السياسية واثر البيئة المجتمعية عليها . و يقدم كتاب دى توكفيل المرسوم «الديمقراطية الامر يكية» (١٨٣٥) تحليلا مقارنا لقضية نجاح الديمقراطية فى العالم الجديد وفشلها فى فرنسا . بيد ان التفكير الاجتماعى فى القرن الماضى سرعان ما سيطر عليه التوجيه التار يخى الذى انشغل انصاره بالبحث فى بداية ونهاية تار يخ العالم . وتحت تأثير هذا التوجه، اضحت دراسة المؤسسات السياسية تركز على تكو ين نظر يات تطور ية ليست آلية بقدر ما هى عضو ية . وفى هذا المقام تبرز اسماء كل من : كوندرسيه الذى آمن بالارتباط الآني بين العقل والديمقراطية وهيجل صاحب مقولة العلاقة بين العقل والحر ية، ثم كارل ماركس الذى اعلن ان الحر ية تتبدى من خلال الصراع الطبقى . واذا كان المذهب التار يخى قد ادين بشدة، الا انه من غير الانصاف تجاهل آثاره على الدراسة السياسية المقارنة . فالكثير من مفاهيمه ــ مثل مفهوم الطبقة ــ لا زال يستخدم، والكثير من مشاكله لا زالت تثار خصوصا تلك التى تدور حول العلاقة بين السياسة من ناحية والتطور الاقتصادي والتعليم والاطار الثقافي من ناحية اخرى(١١) .

غير انه كرد فعل للنظر يات التار يخية، اتخذ التحليل السياسى طابعا مجردا ترك بصماته على السياسة المقارنة . اذ حدث طلاق بين نظم الحكم والفلسفة السياسية واصبح كل منهما مجالا دراسيا له ذاتيته واستقلاله . كذلك، و بسبب هذا الفصل ثم بسبب ما شهده القرن المنصرم من اهتمام متزايد بوضع الدساتير واعداد الافراد لشغل الوظائف العامة، غدت الدراسة السياسية المقارنة دراسة قانونية ــ شكلية فى المقام الاول اذ ركزت على البنية الدستور ية والقانونية . ففى المانيا والولايات المتحدة، تضمنت المناهج الدراسية على مستوى التعليم الثانوى والعالى مقررات فى الادارة العامة والقانون العام والتطور الدستورى والتر بية الوطنية . اما رد الفعل الثالث فتمثل فى اتجاه التحليل السياسى المقارن الى تناول نظم سياسية معينة باعتبارها نظماً منفردة مما ضيق نطاقه مكانا وزمانا(١٢) .

و يحفل التراث السياسى بمؤلفات تعبر بصدق عن ردود الفعل هذه من ابرزها كتاب ولهيلم روشير عن «السياسة» (١٨٤٧ ــ ١٨٩٢) وكتاب و يلسون بعنوان «الدولة : عناصر السياسة التار يخية والعلمية» (١٨٩٥)، ومؤلف سير هنرى مين الموسوم «التار يخ المبكر للمؤسسات (١٨٧٤)، ومصنف ادوارد جينكز» الدولة والآمة (١٩١٩).

غير انه أبان العشر ينيات والثلا ثينيات من القرن الحالى، اقدم البعض على

المزاوجة بين الفكر والنظم (اى بين الافكار النظر ية المجردة والمعلومات الخاصة بواقع النظم السياسية ) فى دراسات غطت اكثر من وحدة سياسيه . ومن ابرز هؤلاء جيمس برايس صاحب كتاب «الديمقراطيات الحديثة» (١٩٢١)، وكارل فردر يك فى مؤلفة «الحكم الدستورى والديمقراطية» (١٩٣٧) . هاتان الاضافتان تتميزان عما سبقتهما من اعمال بالركون الى الادلة المادية فى حسم القضايا النظر ية من ناحية واستخدام اطرعامة وظيفية و بنيو ية فى تحليل النظم السياسية من ناحية اخرى . فمثلادرس برايس عددا كبيرا من المجتمعات الديمقراطية ــ اثينا، جمهور يات امر يكا اللا تينية، فرنسا، سو يسرا ، كندا، الولايات المتحدة ، استراليا، ونيوز يلاندة ــ بحثا عن الاسس الواقعية للحجج النظر ية المؤيدة او المعارضة للديمقرطية . ومع انه خصص مساحة كبيرة للبناء الشكلى ــ القانوى ــ لم يغفل الحديث عن الاحزاب السياسية ودور الرأى العام . وعلى العموم، تأثرت محاولة برايس وفردر يك بالدراسات التى كان ميدان السياسة المقارنه يزخر بها وقتذاك . فالقضايا النظر ية التى عرضا لها سبق ان اثارها فلاسفة السياسة والاطر التحليلية العامة التى استخدماها كانت مستمدة من الدراسات القانونية ــ الشكلية . زد على ذلك انهما عكسا نوعا من التحيز الثقافى حيث كانا اسير ين للنظام الديمقراطى ظنا منهما انه اسمى واصلح وافضل نظم الحكم قاطبه .

فى ضوء ما تقدم، يمكن تحديد اهم سمات الدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية فى النقاط التالية(١٣) :

(١) سيادة الطابع الغر بى : فالنظم السياسية الغر بية بالذات كانت هى محط البحث المقارن . ومن بين هذه النظم ، حظيت الديمقراطيات التمثيلية بالاهتمام الاكبر . اما النظم غير الديمقراطية اللبراليه ــ مثل النظام السوفيتى او النظام النازى او النظام الفاشستى ــ فقد عولجت احيانا بوصفها تمثل انحرافا عن النموذج الديمقراطى . وقد حال هذا التوجه دون التناول المنظم لكل من النظم غير الديمقراطية، والنظم السياسية للمستعمرات، ثم النظم التى تشترك مع النموذج اللبرالي الديمقراطى فى بعض الخصائص كالنظام اليابانى .

(٢) غلبة الطابع القانونى ــ الشكلى : ذلك ان الدراسة ركزت على المؤسسات الحكومية الرسمية، اى على اجهزة التشر يع والتنفيذ والقضاء فى النظم موضع المقارنة دون اهتمام يذكر بالمؤسسات غير الرسمة كالاحزاب وجماعات المصلحة من حيث ماهيتها ودورها فى صنع القرار وممارسة السلطة . من هنا كان اغفال المحددات غير السياسية للسلوك السياسى، و بالتالى الركائز عير السياسية للمؤسسات الحكومية .

(٣) الا تجاه نحو الوصف وليس التحليل : فالدراسة بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف الى التعليل . فمن يطالع اى كتاب فى السياسة المقارنة ينتمى الى تلك الفترة

لا يكاد يجد خيطا يربط النظم قيد البحث، او اشارة الي محكات اختيارها، او تحليلا للعوامل المسئولة عن اوجه الشبه والاختلاف فيما بينها . بعبارة اخرى، انشغلت الدراسة المقارنة بوصف المؤسسات السياسية دون محاولة المقارنة بينها فى الغالب . بل ان المقارنات التى كان يعقدها احيانا بعض الدارسين غالبا ما اقتصرت على بيان نواحى الاختلاف بين نمطين او نظامين : النمط الفيدرالى والنمط البسيط، النظام البرلمانى ازاء النظام الرئاسى، النظام الديمقراطى فى مواجهة النظام الشمولى . مثل هذا النهج لم يمكن من معرفة اوجه التماثل فى السلوك السياسى، او بناء نظرية مقارنة للديناميات السياسية (التغير، الثورة،الاستقرار) .

**المرحلة الثانية :**

يتحدد نطاقها الزمنى بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان و يميزها تراجع النهج التقليدى للدراسة السياسية المقارنة مع حدوث ثورة بهذا الصدد املاها اعتباران اساسيان :(١٤) فمن ناحية، نالت دول كثيرة استقلالها السياسى وتزايدت اهميتها على مسرح السياسة الدولية بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها فى الدراسات السياسية المقارنة . ان هذه الظاهرة، اى ميلاد الدول الجديدة، علاوة على قيام نظم شيوعية فى دول اوربا الشرقية وفى الصين قد ولدت لدى المشتغلين بالسياسة المقارنة قناعة بضرورة توسيع نطاق الدراسة ليشمل النظم السياسية الغربية وغير الغربية من اجل فهم اشمل وافضل للسياسة بوجه عام .ومن ناحية اخرى، تعرض علم السياسة ذاته لثورة منهجية كان من شأنها اضعاف شوكة المناهج والادوات التقليدية وتبني مناهج واقترابات وادوات جديدة .هذه الثورة فرضها عاملان : احدهما المدرسة السلوكية بما اقتضته من ادخال مفاهيم جديدة الى ميدان التحليل والمقارنة كالنظام والوظيفة والثقافة السياسية والقيادة والنخبة والسلوك السياسى، وما فرضته من قياس كمى للظواهر . اما العامل الآخر فهو بروز دراسات المناطق التى تنهض على تعاون اكثر من علم ــ السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا ــ فى سبيل التحليل الجاد للنظم السياسية لمنطقة بعينها او لمجموعة من الدول .

والمهم اذن ان الدراسة المقارنة للنظم السياسية شهدت تطورا ضخما صنعته بصفة خاصة اسهامات زمرة من علماء السياسة الامير يكيين امثال روى مكريدس، صمويل بيير، دافيد ايستون، كارل دويتش، جابرئيل الموند، دافيد ابتر، هارى ايكشتين، لوشيان باى، روبرت داهل، جيوفانى سارتورى . وللوقوف على مبلغ ذلك التطور، حسبنا ان ندون ما يلى :

(١) بفضل الاطر الفكرية التى قدمها ايستون والموند، اصبح مفهوم «النظام» وحدة مكرومكزمية للتحليل المقارن . و بهذا، لم تعد السياسة دراسة للدولة والحكومة، ولم تعد المقارنة قاصرة على النظم المجتمعية (الامبراطوريات، الجمهوريات،

الا تحادات الفيدرالية، دول المدينة) بل صار فى الامكان ان تخضع للتحليل المقارن اية وحدات سياسية تتكون من عناصر متشابكة تؤدى وظائف النظام السياسى (الولايات فى النظم الفيدرالية، جماعات المصالح، النظام السياسى الدولى الخ ..) .

(٢) بروز مفاهيم جديدة اثرت التحليل السياسى المقارن . اذ ادخل ايستون مفاهيم : المدخلات والمخرجات، والمطالب والمسانده، والبيئة والتغذية الاسترجاعية(١٥) . واستخدم الموند مفهوم الوظيفة السياسية ومفهوم القدرات(١٦) . أما دو يتش فقد استعار لغة السيبرنتكس (الا تصال والضبط) . التى اتاحت له ان يستخدم فى تحليلة للنظم السياسية مفاهيم : الا تصال او المعلومات، والتغذية الاسترجاعية، والعبء، والذاكرة، والوعى، وفترة الابطاء، والارادة السياسية، والابتكار والتجديد(١٧).

(٣) تعدد وتنوع المناهج واستراتيجيات البحث والاطر النظر ية المستخدمة فى التحليل المقارن : البحوث المسحية، تحليل المضمون، الاساليب الاحصائية والر ياضية .وفى الوقت نفسه صيغت افتراضات حول كل من : العلاقة بين المتغيرات المجتمعية والسلوك التصو يتي، الاساس النفسى لسلوك القادة، مراحل عملية التنشئة السياسية، الدور السياسى للمؤسسة العسكر ية، اشكال المعارضة السياسية ...الخ .

(٤) اتساع النطاق الجغرافى للدراسة بحيث يحتضن العالم الثالث الذى تعكس دوله تنوعا فى الموارد والثقافات والاشكال المؤسسة . واقتضى ذلك بدورة استراتيجية اكثر مرونه لاختبار صدق المقولات العامة المستخلصة من خبرة العالم الغر بى المتقدم عند تطبيقها على الدول الجديدة .

هكذا يتضح ان الثورة فى حقل السياسة المقارنة قد انطلقت من مبادىء جسورة : تجاوز الوصف الى التحليل، التحول عن المعالجة القانونية الى المعالجة وفق منهجية جديدة، الانتقال من التركيز على المؤسسات الحكومية الى الاهتمام بالتنظيمات الوسيطة والديناميات والتفاعلات والوظائف السياسية، ثم تخلى الدراسة عن طابعها الغر بى لتكتسب طابعا عالمياذا جاز لنا القول .

## المبحث الثالث
## مشاكل السياسة المقارنه

يواجه التحليل المقارن للنظم السياسية، من حيث يروم الخلوص الى استنتاجات عامة تتجاوز نطاق الحالات قيد البحث الى تفسير الحالات الاخرى التى تشترك معها فى مستوى التعميم، عددا من المشكلات تتعلق بالمفاهيم المستخدمة وانتخاب استراتيجية المقارنة وجمع المعلومات . ونعمد فيما يلى الى تفصيل القول بشان كل منها على حدة .

**اولا: المفاهيم:**

ليس من شك في ان المقارنة الدقيقة تحتاج الى مفاهيم محددة بوضوح ودقة.

لذا فان عدم دقة المصطلحات يمثل احد جوانب الضعف الاساسية في البحث السياسي المقارن. فلا يوجد بين الدارسين اتفاق حول معنى اي مفهوم بما في ذلك المفاهيم الشائعة كالدولة والحكومة والحزب والقوة والسلطة والنفوذ واليمين واليسار والديمقراطية والديكتاتورية... الخ. ذلك ان كل دارس يتبنى تعريفا للمفهوم المستخدم يتفق والهدف من البحث فضلا عن القيم التي يؤمن بها. كما ان لكل مصطلح سياسي دورا مزدوجا حيث يستخدمه عالم السياسة بمعنى معين في حين يستخدمه الشخص العادي بمعنى آخر. فمثلا كلمات الاستعمار الفاشية وحق تقرير المصير يقصد بها الباحث السياسي شيئا محددا يختلف عن معناها في ذهن رجل الشارع. كما ان المفهوم نفسه قد تكون له معاني متميزة من الناحية الاكاديمية. فكلمة الحكومة، على سبيل المثال، تشير اما الى السلطات الثلاث، او الى السلطة التنفيذية وحدها او الجهاز الاداري. اضف الى كل هذا ان المصطلحات السياسية عادة ما لا تساير الواقع المتغير. فالاستعمار اصبح له الآن مدلولا يختلف عن مدلوله في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي(١٨). وفي الامد القصير، لا يبدو ان ثمة حلا مرضيا لهذه المشكلة، ولكن المحتمل في الاجل الطويل ان يظهر جسد من المفاهيم تتفق عليهاجماعة علمية تتمتع بالسلطة القوامة على العاملين في حقل السياسة المقارنة. الا اننا جميعا في الامد الطويل سوف نكون في عداد الاموات كما قال كينز.

غير انه لما كانت السياسة المقارنة ترمي الى بيان اوجه الشبه والاختلاف فمن الضروري اذن تحديد المفهوم موضع الدراسة بوضوح تام حتى يتأتى لاي باحث آخر ان يعرف ما اذا كانت مفردة ما تدخل في او تخرج عن دائرة هذا المفهوم.

وهنا ينصح بتعريف المفهوم اجرائيا، اي تحديد مؤشرات له تقبل الاختبار الامبيريقي(١٩). فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف الحزب السياسي اجرائيا بانه مجموعة منظمة ذات برنامج واضح، وسبق لها ان تقدمت بمرشحين في انتخاب عام. وللتأكد من كون جماعة ما حزبا ام لا، لابد من اجراء ثلاثة اختبارات تتعلق على التوالي بمعرفة ما اذا كانت الجماعة منظمة، وما اذا كان لها برنامج واضح، وما اذا كانت قد تقدمت بمرشحين.

وعلى اية حال، يجب الاشارة الى ان التحديد الاجرائي للمفاهيم ليس حلا شافيا للمشكلة المثارة نظرا لافتقار اي مفهوم الى مؤشرات واضحة يجمع عليها الدارسون، علاوة على انه ليس من المؤكد دائما ان مجموعة المؤشرات الاجرائية المنتخبة تدل على المفهوم بدقة. ومن المفاهيم التي تثير مشكلات من هذا النوع: الطبقة الاجتماعية، ومستوى المعيشة، والتنمية السياسية. وايا ما كان الامر، لا معدى، في الامد القصير على الاقل، عن التحديد الاجرائي للمفاهيم تحاشيا للخلط والغموض.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، غالبا ما تفترض الدراسة المقارنة الماما باللغات الاجنبية، الامر الذي يثير قضية الترجمة (٢٠) فمثلا مصطلح

( Consociational Democracy ) كما استخدمه ليجبارت وآخرون، يشير الى نمط للحكم الديمقراطي من معالمه تعدد القوى السياسية، ادراك النخب السياسية مخاطر هذا التعدد، وحرصها على التعاون والتوفيق حفاظا على النظام وحماية للمجتمع من الوقوع في براثن عدم الاستقرار (هولندة نموذج حي لهذا النمط). ومن الصعوبة بمكان تعريب هذا المصطلح بما لايفقده دلالته الحقيقية حيث الالفاظ العربية المطروحة هي: الديمقراطية الوعيية والديمقراطية الطائفية، والديمقراطية التوفيقية، ولا يخفى ما يعتورها جميعا من قصور.

وللتغلب على هذه المشكلة، يمكن الاعتصام بمفاهيم ذات مستوى عال من العمومية. وتبذل الآن محاولات للكشف عن مثل هذه المفاهيم. ولكن يؤخذ عليها انها تعكس ثقافة المجتمع الصناعي الغربي لاسيما المجتمع الامريكي. ولتلافي ذلك العيب، يتعين تكثير وتنويع المجتمعات التي تكون هدفا للدراسة المقارنة، ومن هنا، تبدو قيمة دراسات المناطق ودراسات البلدان النامية، اذ هي خليقة باثراء المقارنات وفتح آفاق جديدة للتأمل والتفكير.

**ثانيا: استراتيجية المقارنة:**

يصطدم البحث المقارن بهذا الخصوص باكثر من مشكلة جزئية:

١ــ انتخاب المتغيرات، او المفاهيم الاساسية التي تدول حولها المقارنة.

وهنا يمكن للباحث ان يختار احد بديلين:

اولهما: الاعتماد على احد نماذج المقارنة التي طرحها علماء السياسة، بمعنى ان يتوسل بالمتغيرات التي تناولها اي من هؤلاء:

- الموند و باول: البنية والثقافة السياسية، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاحزاب، الابنية والوظائف الحكومية، الوظيفة الا تصالية، قدرات النظام، انماط النظم السياسية، التنمية السياسية.
- روي مكريدس: صنع القرار، القوة، الايديولوجية، المؤسسات السياسية.
- بيير و بلام: الثقافة السياسية، القوة، المصالح الساسية.
- بلوندل: الابنية، السلوك، القانون.
- ميركل: مجاميع التطور التاريخي، التنشئة والمشاركة والتجنيد، الثقافات الساسية، المركز والحافة، الاحزاب، الجماعات، عمليات ومؤسسات وابنية صنع السياسة، الدساتير والمحاك، النظام السياسي والعالم.
- كيرتس: المجتمع والدولة، تصنيف النظم، التمثيل والتصويت، المصالح والاحزاب، النظم الحزبية، البرلمانات وصنع القاعدة، الاجهزة التنفيذية، النظم الادارية.
- ايكشتين وابتر: الحكم التمثيلي والدستوري، النظم الانتخابية، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصلحة، الشمولية والاوتقراطية، التغير السياسي، الحكم والسياسة في المجتمعات غير الغربية.

هذه بعض نماذج اوردناها على سبيل المثال لا الحصر لنذكر القاريء بمبلغ الاختلاف بين الدراسين حول المتغيرات الاولى بالبحث السياسي المقارن، ولنؤكد بالتالي حر ية الباحث في اختيار النموذج الذي يراه اكثر ملائمة.

وثانيهما: الركون الى احد المناهج كمنهج النظم او المنهج البنائي ـ الوظيفي او المنهج السلوكي او منهج الا تصال. اذ ان لكل منها مفاهيم اساسية تعمل كنقط ارتكاز وتوجيه للباحث حتى لا يتنكب طر يقة اثناء الدراسة والتحليل.

٢ـ تحديد وحدة المقارنة: درج المهتمون بالسياسة المقارنة لفترة طو يلة على اعتبار الدولة او النظام السياسي وحدة الدراسة المقارنة، وسواء انصبت المقارنة على الدولة او النظام، فاننا نكون بازاء دراسة سياسية مكروكزمية. اما اذا كان مدار التحليل المقارن هو بناء سياسي معين كالبرلمان، فاننا نكون بصدد دراسة سياسية ميكروكزمية.

ان تعيين وحدة المقارنة موضع خلاف بين علماء السياسة المقارنة. فالبعض يرى في النظام السياسي ككل اكثر الوحدات السياسية ملائمة للتحليل. وهناك من يركز على الحكومة. و يراها آخرون في الدولة و يدافع البعض عن السلوك كوحدة للتحليل.

وهذه المشكلة يعقد منها الطابع المركب للنظم السياسية وانماط السلوك بالاضافة الى عدم رشد هذه الاخيرة في بعض الاحيان (٢١). فكل نظام سياسي يجمع عناصر تقليدية واخرى حديثة، وتتحدد طبيعته بالكم النسبي لهذين النوعين من العناصر. فالنظام الديمقراطي البر يطاني لا زال يحتفظ بالملكية، و بالطابع الارستقراطي في تشكيل البرلمان حيث يوجد الى جوار مجلس العموم مجلس اللوردات الذي يعتمد على مبدأ الوراثة الى حد كبير. ولا زالت سو يسرا الديمقراطية تحرم بعض النساء من حق التصو يت. وفي المجتمع الامر يكي لا يتمتع سائر المواطنين بالحقوق المدنية على قدم المساواة. ولا يعدو البناء المجتمعي الياباني ان يكون توليفة فر يدة بين ما هو تقليدي وما هو حديث.

وتعايش كافة المجتمعات الجديدة صراعا داخليا بين المؤثرات التقليدية والمؤثرات الحديثة، فالمجتمع الهندي لم يبرأ بعد من الجدل حول استخدام اللغة الانجليز ية او اللغة الهندية كلغة رسمية. وتشهد نيجير يا صراعا بين دعاة القانون الاسلامي ودعاة القانون العرفي البر يطاني. ومنذ سنة ١٩٦٠ ادخلت تركيا مؤسسات دستور ية و برلمانية جديدة في الوقت الذي ظلت تحتفظ فيه باشكال تقليدية من العلاقات الاجتماعية. ولم يستطع الحكم الشيوعي في يوغسلافيا الى الآن تحر ير الحياة السياسية تماما من تأثير الروابط والعلاقات العائلية والا ثنية. و يجمع النظام المغر بي حاليا بين الحكم الملكي الوراثي والتعدد الحز بي. وفي مصر، ثمة جدال بين الالتزام باحكام الشر يعة الاسلامية و بين استمرار سر يان

النظام القانوني المعمول به حاليا. وتتعايش فيها المجالس العرفية كأداة غير رسمية لفض المنازعات جنبا الى جنب مع المحاكم. و يوجد في القرى نمط السلطة الحديث ممثلا في نقط الشرطة والمجالس المحلية المنتخبة مع النمط التقليدي ممثلا في العمد ومشايخ البلد وكبار السن ورؤساء العائلات. و بينما يدعو السادات الى الديمقراطية السياسية، لا يفتا يردد انه كبيرالعائلة المصر ية الذي له ــ اتساقا مع جوهر النظام الابوي ــ سلطة الامر والنهي.

ومن جهة ثانية لا توجد ظاهرة سياسية خالصة، فما هو سياسي يتداخل و يتفاعل مع ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي. لذا لا يصح علميا ان نرد السلوك السياسي لاحد القادة الى متغير واحد: عقدة النقص، حب الظهور، الشخصية المتسلطة الرغبة في الانجاز، العمالة.. الى غير ذلك من العوامل المتصورة وانما ينبغي تفسيره في ضوء اكثر من متغير حتى يجيء ذلك التفسير دقيقا كلما امكن.

ومن جهة ثالثة، لاينهض السلوك السياسي بالضرورة على اساس رشيد مما يجعل دراسته علميا مهمة شاقة. فالحياة السياسية في اي مجتمع تحفل بمظاهر عديدة للسلوك غير الرشيد والانفصام بين الفكر والواقع. و بيان ذلك ان مؤسسة معينة قد تظل موجودة برغم انها لا تؤدي اي دور. فمثلا، توجد في مصر نقابات لعمال الزراعة لا تمارس تاثيرا يذكر ولا تنهض باية مهام تقر يبا. كذلك فان الدستور قد يخول مؤسسة ما سلطات لا تزاولها من الناحية العملية. فمثلا لم يحدث ان مارس وز ير التعليم السو يدي حق تعيين اساتذة الجامعات علما بان الدستور خوله اياه.

ومهما يكن من امر قضية وحدة التحليل، يلاحظ ان المنهج المقارن ليس فيه ما يستدعي قصر المقارنة على مستوى واحد او وحدة بعينها. و يترتب على ذلك ضرورة تعدد جوانب و وحدات المقارنة حتى يتسنى تفسير الاختلافات في العلاقة بين متغير ين واكثر في سياق نظم سياسية متعددة ومتباينة. اذ قد ترجع هذه الاختلافات اساسا الى عوامل كامنة في النظم السياسية ذاتها (انخفاض حجم المشاركة السياسية في رو ديسيا وجمهور ية جنوب افر يقيا بسبب حرمان الاغلبية السوداء قانونا من المشاركة في الحياة السياسية). وقد ترجع في المقام الاول الى عوامل مستقلة، اي عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية (الفقر والامية وضعف الشعور بالمواطنة المسئولة تعلل الى حد كبير تدني المشاركة كما وكيفا في اغلب بلدان العالم الثالث). وقد تجد تفسيرا. في كلا النوعين من المتغيرات.

٣ــ كيفية معالجة الظاهرة السياسية: هنا، يمكن ان تخضع الظواهر السياسية للبحث المقارن بوصفها غايات، اي نتاج لعوامل يندر ان تكون من طبيعة سياسية. فمثلا قد يفسر اختلاف السلوك التصو يتي للمرأة في المجتمعات الصناعية على ضوء الانتماء الديني والمستوى الاقتصادي والوضع الديمغرافي. و بالمقابل يمكن ان تقارن

باعتبارها وسائل اي متغيرات مستقلة تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. ومثال ذلك ان يعمد الباحث الى الدراسة المقارنة للآثار العامة للفيدرالية في الولايات المتحدة وكندا والهند ونيجيريا والمانيا الغربية وسويسرا والاتحاد السوفيتي.

وعلى العموم، يبقى ان تحديد طبيعة العلاقة بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي يشكل صعوبة في البحث المقارن.

**بناء المؤشرات:** لقد مر بنا انه قلما يتفق على مجموعة مؤشرات تدل بوضوح ودقة على الظاهرة السياسية قيد البحث المقارن. ونضيف ان المؤشرات الخاصة بمتغير او ظاهرة ما ربما كانت دالة بالنسبة لمجتمع وغير ذلك بالنسبة لمجتمع آخر (٢٢)، فالمؤشرات التي تعبر عن المشاركة في الديمقراطيات الغربية (التصويت، الانضمام الى الجماعات السياسية وشبه السياسية، الاتصال بالمسئولين، مناقشة القضايا العامة، السعي من اجل الوصول الى السلطة، تقلد منصب سياسي) قد لا تصلح كلها او بعضها لقياس الظاهرة ذاتها في الدول الشيوعية او دول العالم الثالث فمن ثم يجب، ما دمنا بازاء بحث مقارن، وضع مؤشرات للظاهرة محل البحث تصدق بالنسبة لمختلف النظم، او وضع مجموعات من المؤشرات لها الاوزان نفسها على ان تلائم كل مجموعة منها نظاما معينا.

**٥ ـ انتخاب الاطار النظري (٢٣):** النظرية عبارة عن مجموعة من المنطوقات العامة التي تتسق فيما بينها منطقيا وتقبل الاختبار امبريقيا، و يمكن استخدامها في تفسير، ولو بشكل احتمالي، كافة الحالات التي تشترك مع الحالات قيد المقارنة في درجة التعميم: النظم الديمقراطية، جماعات المصالح الزراعية، الاحزاب الشيوعية، الدور السياسي للعسركيين في دول العالم الثالث، انماط القيادة في الجهاز الحكومي... الخ ومن حسن الطالع ان علم السياسة يعرف الآن اطرا نظرية عديدة: نظرية النظم، التحليل البنائي ـ الوظيفي، المنهج التنموي، منهج الاتصال، نظريات التبادل، التحليل النفسي، نظرية النخبة، منهج صنع القرار.

هذه النظريات توجه الباحث الى جمع وتصنيف المعلومات، فلو اعتمد منهج النظم، كما صاغه دافيد ايستون، اساسا لتحليل النظم السياسية العربية مثلا، كان عليه ان يجمع معلومات خاصة بكل من المدخل اليها (المطالب والتأييد) والمخرج منها (السياسات والقرارات) وتفاعلها مع البيئة، والتغذية الاسترجاعية (تدفق المعلومات اليها من البيئة عن نتائج افعالها). اما اذا اعتمد نظرية النخبة، فعليه ان يجمع معلومات اجتماعية وسياسية خاصة برؤساء الدول، ورؤساء الوزراء، والوزراء ونوابهم.

كذلك فان النظريات تقترح فروضا يمكن التحقق من صدقها تجريبيا مما يساعد على اثراء ميدان الدراسات السياسية المقارنة، من ذلك مثلا افتراض وجود

علاقة، ثم بين الاستعداد للتصويت و بين العضوية في الجماعات السياسية، ثم بين معدلات التصويت و بين مستوى التعليم والتحضر.

والى ما تقدم، تحدد النظرية مستوى التعميم ور بما ايضا مستوى النطاق فالنموذج البنائي ـ الوظيفي يركز على وظائف النظام السياسي، بينما التحليل النفسي يركز على الفرد او الجماعة الصغيرة القائمة على علاقات المواجهة. وعلى ذلك لا يصلح الاطار الاول لتحليل القرارات السياسية، ولا يفيد الاطار الثاني في دراسة ازمة التكامل. من ثم، يواجه الباحث دائما مشكلة انتخاب الاطار النظري الاكثر ملائمة لموضوع دراسته.

والمؤكد ان المشكلات التي يمكن ان تثور عند استخدام الاطر النظرية المختلفة يمكن ان تتضاءل من خلال تكثيف استخدامها في البحث المقارن، وهو الامر الذي لم يحدث في حدود علمنا حتى الآن. ان تكرار اختبار النظريات في سياقات مختلفة ـ وذلك امل المعنيين بالسياسة المقارنة ـ هو وحدة الكفيل باظهار جوانب قوتها وضعفها بما يساعد على تعديلات و بلورتها.

## ثالثا: جمع المعلومات: (٢٤)

تعتمد الدراسة المقارنة على معلومات مباشرة وغير مباشرة:

اما المعلومات المباشرة فمصادرها الاستبيان والمقابلة والملاحظة و يجابه استخدام هذه الادوات صعوبات تفرضها الاعتبارات السياسية (كما هو الحال في البلدان الشيوعية وفي اكثرية دول العالم الثالث) وقصور الموارد المالية، ونقص الباحثين الاكفاء وتعذر الاتصال بالمفحوصين. بل ان الاستبيان بالذات يثير مشكلة اختيار العينة والدقة في اعداد وتطبيق صحيفة البحث.

وتتمثل مصادر المعلومات غيرالمباشرة في الاحصاءات الرسمية والسجلات والوثائق والتراجم الشخصية، علاوة على المادة التاريخية التي تسمح للباحث ان يتجاوز حدود عالمه المعاصر، وان يجري دراسات تتبعية وان يطلع على نماذج كثيرة ومتباينة من النظم السياسية التي قد يوجد لها نظير في العالم الحديث. وعلى اية حال، يلاحظ ان الاحصاءات الرسمية في دول كثيرة لايمكن ان يعول عليها لما يعتورها من قصور وتشويه. كما انه لايسمح للباحثين بالاطلاع على الوثائق الا بعد مضي فترة زمنية عليها تصل في مصر مثلا الى خمسين عاما. ولا تكاد المذكرات والتراجم الشخصية تخلو من الكذب والمبالغة والتجني. ولا تبرأ الكتابات التاريخية من التحيز ناهيك عن انها غالبا ما ترصد اوضاع الطبقات الحاكمة ولا تتناول احوال المحكومين الا لماما و بصورة عرضية. والادهى من كل هذا ان المعلومات المتاحة عن النظم الشمولية والتسلطية بوجه عام عادة ما تكون ضئيلة وغير دقيقة مما يبرر جزئيا غياب او ضعف الاهتمام بموضوع المطالب المجتمعية والرأي العام من جانب علماء السياسة المقارنة المعنيين بدراسة النظم الشيوعية وفي مقدمتها النظام

السوفيتي.

## خاتمة:

### آفاق السياسة المقارنة:

انطلاقا مما تقدم، يمكن اثارة عدد من الموضوعات التي تشغل حاليا بال المهتمين بالسياسة المقارنة.

**اولا: تعيين الحدود:** لا يبدو حتى الآن ان هناك اتفاقا حول الحدود الملائمة والمنطقية لميدان السياسة المقارنة في علاقته بعلم السياسة. اذ يوجد من يزعم بان السياسة المقارنة لا شيء، ومن يزعم على النقيض تماما، بانها تستوعب كل شيء يوصف بانه سياسي. وليس بخاف ما في الا تجاهين من مبالغة غير مقبولة. فالاول يعني الغاء لحقل دراسي له جذوره في تار يخ الفكر السياسي، وله انصاره من بين علماء السياسة، وله موضعه في مناهج الدراسة باقسام العلوم السياسية بالجامعات. اما الثاني فيمنع ميدان السياسة المقارنة اذ يراه وعلم السياسية شيئاً واحداً.

واغلب الظن ان الا تجاه الذي يأخذ التحليل المقارن للنظم السياسية (الرئيسية والفرعية) على انه لب السياسة المقارنة كفيل بحسم قضية الهو ية والحدود بشكل مناسب ومعقول. وهنا تصبح السياسة المقارنة دراسة لعلاقة النظر ية بالتطبيق، اي لعلاقة المفاهيم والاطر الفكر ية والنماذج بالسلوك الفعلي للنظم السياسية في سياق مقارن. و يترتب على ذلك، بالطبع، ان يستوعب مجال الدراسة موضوعات: الثقافة السياسية، النخب والقيادة، السلطة والاكراه، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التعبئة، التكامل السياسي، التنمية السياسية، التعبير عن المطالب، تجميع المطالب، صنع السياسة، الا تصال السياسي، النظم الحز بية، جماعات المصالح، النظم الانتخابية، تدخل العسكر يين في السياسة، انماط البيروقراطية، اشكال المعارضة، الايديولوجيات السياسية.

**ثانيا الاختلال بين التنظير والتطبيق:** اسفرت الثورة التي تعرض لها حقل السيا سة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية عن تطور ضخم على مستوى المفاهيم والمناهج والاطر التحليلية. فما اكثر المصطلحات والنظر يات والنماذج التي طرحها علماء السياسة المقارنة. ولكن يبدو ان الاضافات النظر ية لم تواكبها دراسات تطبيقية بالدرجة نفسها مما خلق فجوة بين التنظير والتطبيق وحرم الاول نسبيا من امكانية التعديل والبلورة بناء على ما تكشف عنه نتائج الثاني.

ان البحوث التطبيقية الامبير يقية التي تجعل مجالها اكثر من نظام سياسي هي وحدها الكفيلة باظهار مدى سلامة المفاهيم والنظر يات المطروحة في هذا الشأن وتوفير الادلة التي تساندها او تتحداها، بالاضافة الى اقتراح تعديلها على نحو

معين، مما يفضي الى مزيد من الايناع النظري. لذا يجب ان تنال هذه البحوث اهتماما اكبر من جانب العاملين في ميدان السياسة المقارنة.

**ثالثا: الاختلال بين المؤسسات والسياسات:** ففي الخمسينات والستينات، ركز علماء السياسة المقارنة على الابنية السياسية والمدخلات الى النظام السياسي، بينما تجاهلوا مخرجاته. الا انه في منتصف الستينات قام المجلس الامر يكي لابحاث العلوم الاجتماعية بتشكيل لجنة العمليات الحكومية والقانونية لتحل محل لجنة السلوك السياسي. و باشرت اللجنة عملها باثارة السؤال التالي: ما الذي ينبغي ان يتسلح به علماء السياسة لدراسة وتقو يم وتقديم توصيات حول مضامين السياسات العامة؟ هذا السؤال لم يصادف حتى الآن اجابة مرضية من قبل علماء السياسة.

واذا كانت السياسة، بمعنى السلوك السياسي للمؤسسات والجماعات والافراد، قد خضعت للبحث الامبيرقي المقارن، فان السياسات، بمعنى تعبئة وتخصيص الموارد والخدمات في سبيل الصالح العام، مازال ينتظرها المز يد من الدراسة والتقو يم. وعلى اية حال، انتهى نفر غير قليل من علماء السياسة في العقد الراهن الى التسليم بملائمة المدخل التوز يعي الى التحليل السياسي المقارن. صحيح ان هذا المدخل ليس جديدا حيث عرض له هارولد لازو يل في كتابه «السياسة: من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف «المنشور لاول مرة عام ١٩٣٦، الا ان احياءه اثار و يثير تساؤلات شتى من قبيل: كيف يتأتى للحكومات التي تجتاز مراحل متباينة من التطور السياسي او تواجه اوضاعا اقتصادية مختلفة ان تخصص الموارد الوطنية المتاحة؟ كيف تميز الدول بين القطاعين العام والخاص؟ ماهي المصالح والاولو يات العامة؟ ما هو الحجم الملائم من السلع والخدمات الذي يجب ان يؤول الى ملكية او رقابة الدولة؟ ما هي معايير توز يع الموارد؟ كيف يمكن قياس النفقة والعائد لسياسات معينة في مجالات الصحة والتعليم والامن والاسكان...الخ؟ ما هي اولو يات انفاق الايرادات العامة؟

وغني عن القول ان التصدي للاجابة على هذه التساؤلات يتطلب معلومات اكبر حجما واكثر تنوعا، فضلا عن ادوات جديدة اكثر دقة لقياس فاعلية السياسات العامة.

## الحواشي

١ - للوقوف بايجاز على الاتجاهات المختلفة في شان هوية علم السياسة المقارنة، انظر: Geoffrey Roberts, *What is Comparative Politics?* London, The Macmillian Press Ltd., 1972, pp. 8-9.

٢ - Peter Merkle, *Modern Comparative Politics,* New York, Holt Rinehart & Winston, Inc., 1970 pp. 2-3

٣ - *Ibid.,* pp. 5-7

٤ - ارسطو طاليس، **السياسة**، ترجمة من الاغريقية الى الفرنسية وعلق عليه بارتلمي سانتهيلير، نقله الى العربية احمد لطفي السيد، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٧. ص ٢٩ - ٣٢، ٣٣٥ - ٣٤٠.

٥ - فؤاد محمد شبل، **الفكر السياسي : دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٤٧، ص ١٤١ - ١٤٢.

٦ - Joseph Roucek, ed., *Classics in Political Science,* London, Peter Owen Ltd., 1963, pp. 32-33.

٧ - فؤاد شبل، **المصدر السابق** ص ١٨٧ - ١٨٨.

٨ - انظر عرضا وافيا لانواع وخصائص التجمعات البشرية عند الفارابي في : د . على عبد المعطى و د . محمد جلال شرف، **خصائص الفكر السياسي في الاسم واهم نظرياته** (الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥) ص ٢٥٧ - ٢٨٨. كذلك،

Erwin Rosenthal, Political Thought in Medieval Islam, An Introductory Press, 1958, pp. 126-139.

٩ - **عبدالرحمن بن خلدون**، (بيروت، دار احياء التراث العربي) الكتاب الاول، الفصل الثاني (الفصول ٧ ، ١١، ١٧، ٢٢) الفصل الثالث (الفصول ١، ٤، ٥، ٦، ١٧، ٢٣، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١)

١٠ - **نيقولا مكيافيللي**، تعريب خيري حماد، تعقيب فاروق سعد ( بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٥) الفصول ١ - ٣، ٩، ١١، ١٥ - ١٩.

١١ - Harry Eckstein, A Perspective on Comparative Politics, Past and Present, in: H. Eckstein and D. Apter, eds., *Comparative Politics: A Reader,* New York, The Free Press, 1968, pp. 8-9

١٢ - *Ibid,* pp. 9-12

١٣ - لمزيد من التفصيل، انظر بالذات :

Roy Macridis, A Survey of the Field of Comparative Government, in H. Eckstein and D. Apter, eds, *op.cit.*, pp. 43-48.

١٤ - Mdriand Irish and Elke Frank, *Introduction to Comparative Politics*, Thirteen Nation-States N.J., Prentice-Hall, 1978, pp. 6-7
- Peter Merkle, *op.cit.*, pp 9-10

١٥ - يستطيع القارىء ان يجد معالجة اضافية لهذه المفاهيم بالرجوع الى نموذج التحليل الايتسوني في :

David Easton, *A. Framework for Political Analysis*, New York, Prentice-Hall, 1965.

١٦ - لقد ميز الموند، في شأن وظائف النظم السياسية، بين مجموعتين : وظائف خاصة بالمدخلات (التنشئة والتجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الاتصال السياسي) ووظائف خاصة بالمخرجات (صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة، التقاضي على اساس القاعدة).
وفصل القول بخصوصها في المقدمة التي صدر بها الكتاب الشهير الموسوم « **السياسة في المناطق الآخذه في النمو**» والذي حرره بالاشتراك مع جميس كولمان. انظر.

G. Almond and J. Coleman, eds., *Politics of the Developing Area*, N.J. Princeton U.P., 1960, pp.

اما مفاهيم القدرات فيمثل احد محاور المنهج التنموي الذي اصله بالتعاون مع باول. وقد حدد قدرات للنظام السياسي هي : القدرة الاستخراجية، والقدرة التنظيمية، والقدرة التوزيعية، والقدرة الرمزية، والقدرة الاستجابية.
للتعرف على المقصود بهذه القدرات وكيفية قياسها، راجع:

G Almond and B. Powell, *Comparative Politics, A Developmental Approach, Boston, Little Brown and Comp., 1966. pp. 190-213*

١٧ - عرض دور يتش لهذه المفاهيم من حيث معناها وتطبيقها في تحليل النظم السياسية في بعض اعماله نذكر منها :

-Karl Deutsch, *The Nerves of Government, Models of Political Communication and Control*, N.Y., The Free Press of Glencoe,

1963, Chaps. 9-11

- , *Politics and Government, How People Decide Their Fate,* Boston, Houghton Mifflin Comp., 1974, Chap. 6.

١٨ - Michael Curtis, *Comparative Government and Politics, N.Y., Harper and Row Publishers, 1968, pp. 11-12.*

١٩ - بخصوص ضرورة التعريف الاجرائي للمفاهيم كحل مؤقت لفوضى المصطلحات والتعاريف انظر: Geoffrey Roberts, op.cit., 21-22

٢٠ - حول احتمالية ان تفقد دلالتها مع ترجمتها من لغتها الى لغة اخرى طالع: *Ibid,* pp. 25-26

٢١ - لتبين كيف تمثل هذه العوامل صعوبات في التحليل المقارن للنظم السياسية راجع بوجه عام.

Michael Curtis, *op.cit.,* pp. 9-10; 14-15.
-Jean Blondel, ed., *Comparative Government, A Reader,* London, Macmillan and Co. Ltd., 1969, pp. 15-21

٢٢ - Geoffrey Roberts, *op.cit.,*p. 34.

٢٣ - انظر في شأن وظائف النظريات والاختيار من بينها في مجال السياسية المقارنة: *Ibid,* pp. 37-50.

٢٤ - راجع على العموم: Jean Blondel, ed., *op.cit, pp* 9-12.

●●●